الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في التنمية المحلية –دراسة حالة الجزائر–

Social and solidarity economy and its role in local development -Case study of Algeria-

ط. د. برية سيف الدين[1]، أ. د. بن سعيد مُحَمَّد[2]
BERRIA Seyfeddinne[1], BENSAID Mohamed[2]
[1]جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، sayf.ber@gmail.com
[2]جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، benssaide@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 02 /2020/10 تاريخ القبول:19 /2020/10 تاريخ النشر: 31 /2020/12

ملخص:

تهدف دراسة الاقتصاد الاجتماعي ودوره في التنمية المحلية، بإبراز أهم المفاهيم العامة لكلا الجانبين؛ إلى تسليط الضوء على التنمية المحلية في الجزائر بإسقاط أهم مؤشرات هذا الاقتصاد كمتغيرات مستقلة،يمكن من خلالها معرفة مدى مساهمته الفعلية في التنمية المحلية،اعتمادا على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات اللازمة، وتحليلها عن طريق برنامج (SPSS) الإحصائي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين هذه المتغيرات والتنمية المحلية في الجزائر لاسيما درجة التأثير الإيجابية الواسعة لمتغير القطاع الخاص.

كلمات مفتاحية: القطاع الثالث، المشاركة، التضامن، التنمية المحلية.
تصنيف JEL: A13، D71.

Abstract:

The study of social economics and its role in local development aims to highlight the most important general concepts of both sides. Shedding the light on local development in Algeria by dropping the important indicators of this economy as independent variables, through which it is possible to know the extent of the reel contribution of this economy to local development depending in the questionnaire asa basic mean for collecting the necessary data, and analyzing it through the (SPSS)Statistical program. The study found that there is a relationship between these variables and local development in Algeria, especially the degree of the big and positive impact of the variable of the private sector.

Keywords: Third sector, participation, solidarity, local development.
JEL Classification Codes: A13, D71.

Résumé:

L'étude de l'économie sociale et de son rôle dans le développement local vise à mettre en évidence les concepts généraux les plus importants des deux côtés. Faire la lumière sur le développement local en Algérie en abandonnant les indicateurs importants de cette économie en tant que variables indépendantes, à travers lesquelles il est possible de connaître l'ampleur de la contribution de cette économie au développement local en fonction du questionnaire comme moyen de base pour la collecte des données nécessaires, et l'analyser par le biais du programme statistique (SPSS). L'étude a révélé qu'il existe une relation entre ces variables et le développement local en Algérie, en particulier le degré de l'impact grand et positif de la variable du secteur privé.

Mots-clés: Troisième secteur, Participation, Solidarité, développement local.
Codes de classification de JEL: A13, D71.

المؤلف المرسل: برية سيف الدين، الإيميل: sayf.ber@gmail.com

1. مقدمة:

في الكثير من الحالات يمنح الجمع بين مصطلحين في مفهوم واحد إمكانية النظر من زوايا كثيرة وواضحة ومتشابكة في آن واحد، خاصة إذا تعلق الأمر بمصطلحين يتفقان في بعض المواضع ويتعارضان في مواضع أخرى، كأن يتم التزاوج ما بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية، حتى يدمج كل ما هو اجتماعي تحت غطاء اقتصادي، ويصبح ما هو اقتصادي في خدمة كل ما

هو اجتماعي، فهذان المصطلحان (الاقتصادي والاجتماعي) يمنحان نوعا من التشابك يكسب المجالات المتعلقة بهما مزيدا من القوة والوضوح بفضل التكامل والانسجام فيما بين المصطلحين، فالبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي تحت مظلة واحدة يعطي لكل واحد منهما تصوره الخاص في شأن الآخر، خاصة وأنه يوجد في كل ما هو اقتصادي بعدا اجتماعيا، وأن كل ما هو اقتصادي في الاجتماعي يمكن اعتباره اقتصادا اجتماعيا.

فالاقتصاد الاجتماعي أو القطاع الثالث أو القطاع غير الربحي أو غيرها من المسميات العديدة والمتنوعة بحسب تنوع الثقافات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، إنما هي مسميات للصورة النهائية للجمع بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي الذي يسمح بتطوير مفهومه العام، مع التركيز أكثر على العنصر الاقتصادي والعنصر الاجتماعي، فكل شيء في الاقتصاد لديه بعد اجتماعي، وهذا هو عين الاقتصاد الاجتماعي.

فالبروز القوي والتطور المتسارع لهذا النوع من الاقتصاد في الكثير من دول العالم كان نتيجة اعتبار هذا القطاع أحد أهم العلاجات السريعة وغير المكلفة للعديد من الأزمات المستعصية خاصة المحلية منها، وهذا من خلال التطبيق المثالي لمبادئه العادلة الداعية إلى مشاركة أفراد المجتمع مشاركة تضامنية مكثفة، بحيث يكمل بعضه البعض من أجل الوصول إلى درجة أعلى من التكامل الاجتماعي والاقتصادي الذي يخدم التنمية المحلية لكل دولة، والجزائر بفضل صناع السياسات العامة تسعى جاهدة لأن تكون في مصاف الدول الساعية للاعتماد على تنمية محلية حقيقة وقوية مرتكزة في ذلك على هذا العلاج المتمثل في تحقيق مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ ولهذا الغرض نسعى في هذا البحث إلى إبراز حقيقة تأثير هذا الاقتصاد على التنمية المحلية في الجزائر بين الرؤى والتطبيق.

1.1 إشكالية البحث:

بناء على التمهيد السابق سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المراد فكها والتي يمكن صياغتها كالتالي:

إلى أي مدى يمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني القيام بالدور المنوط به دوليا في تحسين التنمية المحلية في الجزائر.

مستعينين في ذلك على الإجابة عن بعض النقاط الفرعية في الجانب النظري للبحث، وهي كالتالي:

- الاقتصاد الاجتماعي، اقتصاد من، وماذا؟
- مؤسسات واستراتيجيات الاقتصاد الاجتماعي.

ومن أجل التحكم نوعا ما في الجانب التطبيقي للبحث اعتمدنا على أهم المؤشرات الدولية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمحرك للتنمية المحلية هذا من جهة، ولمحاولة قياس تأثيرها على التنمية المحلية في الجزائر ثم تحليلها من جهة ثانية، فوضعت ستة (06) مؤشرات وهي بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، السياسات العامة الحكومية، والقطاع الخاص، المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين، التكنولوجيا والإعلام، التدين والأعراف.

2.1 فرضيات الدراسة:

كمحاولة منا للإجابة عن الإشكالية المطروحة، قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

H: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لمؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على التنمية المحلية في الجزائر.

ومن أجل تحليل أكثر تفصيلا لموضوع البحث تم تجزئة الفرضية الرئيسية إلى فرضيات فرعية كانت على النحو التالي:

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لمؤشر بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تطوير التنمية المحلية في الجزائر؛

H_2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لمؤشر السياسات العامة والحكومية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تطوير التنمية المحلية في الجزائر؛

H_3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لمؤشر القطاع الخاص للاقتصاد الاجتماعي في تحسين مستوى التنمية المحلية في الجزائر؛

H_4: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لمؤشر المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين للاقتصاد الاجتماعي في تحسين مستوى التنمية المحلية في الجزائر؛

H_5: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لمؤشر التكنولوجيا والإعلام للاقتصاد الاجتماعي في تحسين التنمية المحلية في الجزائر؛

H_6: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لمؤشر التدين والأعراف للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تطوير التنمية المحلية الجزائر.

3.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع، والمتمثلة في إمكانية تطبيق المبادئ العامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني على التنمية المحلية في الجزائر، وإبراز دوره الفعال في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، وبالتالي محاولة معرفة إمكانية جعل هذا القطاع كأحد آليات التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري من عدمها.

4.1 أهداف الدراسة:

يمكن حصر الأهداف المرجوة من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تقديم إطار مفاهيمي عام حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- دراسة وتحديد دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني داخل المجتمع الجزائري في التنمية المحلية؛
- الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها زيادة الوعي لدى كل فئات ومؤسسات المجتمع الجزائري حول الاقتصاد الاجتماعي والعمل بها من أجل تطوير التنمية المحلية بكل أصنافها.

5.1 المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمسح آراء العينة المجتمعية، كما تم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات عن عينة الدراسة ومعالجتها ببرنامج (SPSS) الإحصائي.

2. الإطار النظري للدراسة:

سنقوم في هذه الإطار بذكر وشرح أهم المفاهيم العامة حول كل الجوانب المتعلقة بالموضوع محل الدراسة والتي تكمن في تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتطرق لمؤسساته وإستراتيجيته، وكذا جانب التنمية المحلية والعلاقة بينهما.

1.2 مفاهيم حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

تتيح محاولة الموافقة بين أنشطة متنوعة جدا إمكانية الإحلال الاقتراح محل الاحتجاج، وبناء البدائل جماعيا محل المقاومة والمعارضة، وهذه في حد ذاتها عبقرية الجمع بين المبادرة كخاصية لاقتصاد السوق، والتضامن كجوهر للاقتصاد الاجتماعي، فهي مقاربة تقودنا إلى تصور اقتصاد ذي سوق متغير بشكل نسبي نوعا ما عن اقتصاد السوق، أي اقتصاد تعددي يمتزج فيه الاقتصادي بالاجتماعي، بحيث يتعايشان ويتكاملان في إطار من التضامن الذي ترعاه دولة قانون عصرية ويفعله مجتمع مدني حي.

1.1.2 الاقتصادي الاجتماعي؛ اقتصاد من، وماذا؟

يعبر الاقتصادي الفرنسي "تيري جانتيه" (Thierry Jeantet) الناشط والفاعل في قطاع الاقتصاد الاجتماعي، بقوله"إن الاقتصاد الاجتماعي كان على الدوام موجودا في السوق، لكن ليس في مجال التبادل النقدي. أما الذين يضعونه في موقع محير ما بين التجاري وغير التجاري، فهم أشخاص لم يفهموا يوما طبيعة هذا الاقتصاد" (كيرورغوين، 2009، صفحة 32). وحقيقة لو رجعنا إلى تاريخ بروز هذا النوع من الاقتصاد لوجدناه منذ القرن التاسع عشر، بعد أن عانى هذا القطاع من التهميش في تلك السنوات بسبب الحروب، وجراء تدخل الدولة في الاقتصاد والقوانين المسيرة له. ثم تم إعادة إبرازه من جديد في سبعينيات القرن الماضي بفضل التحولات الاقتصادية؛ مما أعيد وضع ترتيب مؤسسي لهذا القطاع ليسهم في تنمية المجتمع، وهذا استنادا

إلى مبادئ حرية العضوية والإدارة الديمقراطية والهدف غير الربحي والاستقلال عن الدولة، فهو يعمل بمثابة مجموعة المصالح التي تتمثل مهمتها في ربط حركاتها للتأثير في السياسات العامة للاقتصاد والمجتمع.(DUVERGER, 2019, p. 28)

وبالرغم من هذا فإنه في بعض الأحيان يتم خلط الاقتصاد الاجتماعي مع اقتصاد الفقراء، أو الفقراء والفئات المتضررة الأخرى، مثل النساء والمعوقين، والعمال من ذوي المهارات المنخفضة المستوى، والمهاجرين أو شباب العمال، وبالتأكيد ليس هذا معيارا لتمييز الاقتصاد الاجتماعي عن أشكال الاقتصاد الأخرى، حتى أن الاقتصاد الاجتماعي ليس تحديدا اقتصاد الفقراء أو المتضررين، بل هو في الواقع اختيار، وقد يختار الناس توحيد الأهداف (اجتماعية، اقتصادية، بيئية أو غيرها)، وليس تعظيم العائد المالي على الاستثمار وإقامة حكم تشاركي. (منظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 06)

ولهذا الغرض تقريبا أطلق علماء الاجتماع الفرنسيون في الثمانينيات مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" في محاولة منهم التمييز بين القطاع الثالث واقتصاد التبادل عبر السوق، بحيث يقول "جانتيه" أن "الاقتصاد الاجتماعي لا يقاس مثلما تقاس الرأسمالية، أي في صورة الرواتب والعوائد إلى آخره، إذ أن نتاج هذا الاقتصاد يؤدي إلى التلاحم بين النتائج الاجتماعية ذات المكاسب الاقتصادية غير المباشرة، مثل عدد ذوي الحاجات الخاصة الذين يحظون بالرعاية في بيوتهم بدلا من الذهاب إلى المستشفيات، ودرجة التضامن بين الأشخاص من الأعمار المختلفة في الحي السكني الواحد". ويعلق "جانتيه" بأن أفضل سبيل لفهم الاقتصاد الاجتماعي هو النتائج التي تضفي إضافة ملموسة إلى ما لا سبيل إلى قياسه أو لا رغبة في قياسه من خلال الاقتصاد التقليدي. (ريفكن، 2000، الصفحات 36-37)

ومن أجل هذا يعد التفكير في الاقتصاد الذي يفتح مجالات الأمل وإمكانية بناء اقتصاد أكثر عدلاً واستدامة وديمقراطية، عن طريق الاعتماد على التضامن الاجتماعي كوسيلة، هو الفضاء الذي يمكن فيه تخيل ومناقشة وإنشاء رؤى لاقتصاد آخر قائم على القيم المشتركة. (Emily Kawano, 2009, pp. 40-41) وعلى أساس الغرض الاجتماعي المحدد لهذا النوع من الاقتصاد، فإنه من الطبيعي أن يميل إلى جذب الجماعات والمنتفعين، والعملاء الذين ليس لديهم فرصة الحصول على العمل أو بعض السلع والمنتجات والمعارف، أو الذين تكون إمكانية وصولهم إليها محدودة، وهذا لأن غالبا ما تكون الضرورة شرطا لتعزيز ظهور مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

2.1.2 مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

تتعدد مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي بين مجالي الفكر والعمل، بحيث تتمتع بحرية التعبير وتتحمل مسئولية المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنطلق من روح الالتزام بتطلعات المجتمع والتعبير عن انشغالاته بهدف بلورة رؤية حية ذات منفعة جماعية، وأن هذه الرؤية تكون متقاربة في المنطلقات وغنية بالتنوع الثقافي المعبر عن اجتماعية الهدف، والمنطلقة من محلية السواعد عند معالجتها لمشاكل المجتمع أو بعض الجماعات فيه.

ولو حاولنا تدقيق النظر في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتبين لنا بأنه لا يعتبر اقتصادا تكميليا ولا اقتصادا بديلا، بقدر ما هو اقتصاد مواز يشكل الدعامة الثالثة التي يرتكز عليها الاقتصاد إلى جانب القطاعين العام والخاص حتى يكون اقتصادا متوازنا، وفي هذه الحالة يتعلق الأمر باقتصاد يتوفر على ما يكفي من الإمكانات والوسائل التي تجعله قادرا على تعبئة الموارد المادية وغير المادية في تآزر تضامني كفيل بمواجهة متطلبات التنمية المدمجة والمندمجة (المحلية والجهوية والوطنية)، وأن يكون أيضا قادرا على الحد منْ آثار الأزمات الاقتصادية المحتملة. (اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية، 2015) ولهذا الغرض يكون إنشاء مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي بحسب اختيار المشاريع الجماعية التي تلبي رسالة اجتماعية، والتي ليست موجودة فقط في الأسواق المهجورة من قبل الشركات الخاصة والهيئات العامة، بل توجد في الأسواق التي هي أيضا ذات الصلة بمقاولين من القطاع الخاص، والتي يمكنها خلق تعبير عن الواقع المحلي من خلال إنتاج صيغة موحدة للمنتجات أو الخدمات التي لا تقدمها الدولة، كما يمكنها أن تأخذ شكل لتقديم خدمات مكملة لتلك التي تقدمها الدولة (Chantier de l'économie sociale, 2014, p. 15)، وهذا يختلف بحسب اختلاف الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية والدينية للمجتمعات، والمخطط الموالي يوضح تعدد المفاهيم عبر العالم لهذا القطاع بحسب درجة احتياجات كل مجتمع لنوع هذا الاقتصاد.

المسألة هنا ليست مناقشة هذه المفاهيم الموضحة في المخطط رقم (01) والموجودة في مختلف دول العالم حول الاقتصاد

المخطط 1: مفاهيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

دول الجنوب	أمريكا اللاتينية، إفريقيا	أوروبا، كيبك	الولايات المتحدة الأمريكية
الاقتصاد الشعبي	الاقتصاد التضامن الشعبي	الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الاقتصاد الاجتماعى الجديد	القطاع الثالث

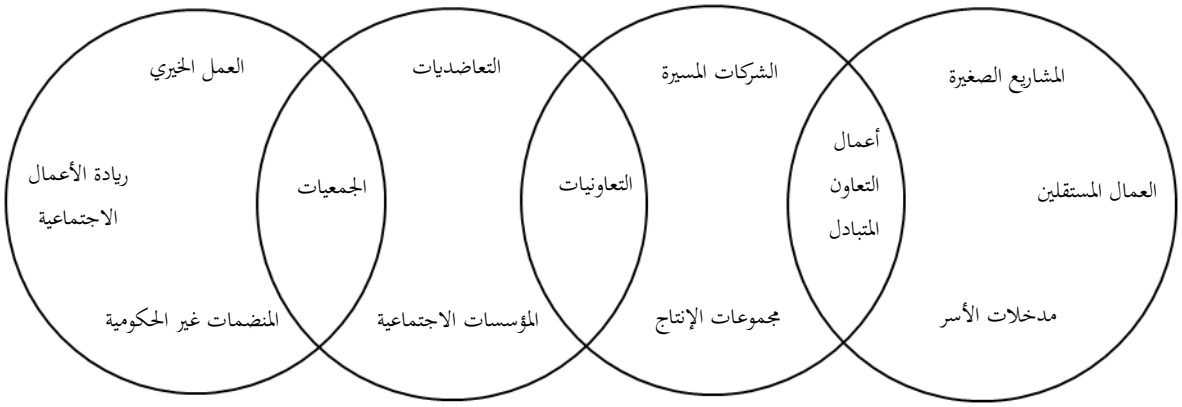

المصدر: (CASTEL, 2015, p. 176)

الاجتماعي والتضامني بل هي لتأكيد صحة ما قيل بأن كثرت الأسماء تدل على شرف المسمى، بدءا من الاقتصاد التضامني الشعبي، فالقطاع الثالث إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،إلى أن أصبح مفهوما تنفيذيا تبرزه دراسة هيكل وأداء النظام الاقتصادي لمختلف المجتمعات، اللذان–هيكل وأداء النظام- يساعدان على فهم وتحليل ما يقوم عليها هذا الاقتصاد من وجهة نظر هيكلية ووظيفية على حد سواء؛ كما يساعدان أيضا على إبراز مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية، مما يبين أسباب وجوده كاقتصاد مبني على أساس المعاملة بالمثل في أداء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية، فضلا عن التفاعلات بين مختلف أنواع الأنشطة.

ولكن مهما اختلفت المفاهيم عبر العالم إلا أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتفق على مجموعة من المبادئ تكون بمثابة نقاط اختلاف بينها وبين القطاعين العام والخاص، فمنظمات الاقتصاد الاجتماعي تضمن أن أعضاءها لديهم مصالح مشتركة مما يضمن خليطا في عضويتها، وهذا بطبيعته يصب في مصلحتها، فمثلا لا معنى ولا مغزى أن تقوم جمعية صحية بتوحيد أعضائها الذين قد تجعلهم أنشطهم الاقتصادية أكثر تضررا من ناحية الرعاية الصحية، وهذا ما يؤدي إلى إنشاء آليات للتكافل بين الفقراء أو المتضررين، على العكس فإنه من مصلحة الاقتصاد الاجتماعي كثيرا أن يكون لديه أعضاء من فئات اقتصادية واجتماعية مختلفة، وذلك لضمان مزيد من الحيوية الاقتصادية وتوفير أساس للتكافل التوزيعي، وفي أغلب الأحيان، يتعين على المنظمات أن توجد توازنا بين المصالح الاقتصادية المولدة والمعززة للترابط الاجتماعي المتبادل، الذي يعد ضروريا للعمل الجماعي وبين الأهداف المرجوة منها. (منظمة العمل الدولية، 2013، صفحة 07) ومع وجود هذه المجموعة من المبادئ التي تميز منظمات الاقتصاد الاجتماعي عن باقي المنظمات الاقتصادية، إلا أنه لا بد أن تخضع هذه المبادئ لثلاثة قيود وهي: (Xavier, 2008)

- **أن تكون ذات بعد واحد:** أي أن أعضاء هذه المنظمات غير ملتزمين بتعظيم الربح المالي، ويمكن لهم أن يأخذوا بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة، وأنواع من القيم والتوقعات من الجهات الفاعلة في مجال التنمية المحلية؛

- **المدى القصير:** لأنها ليست ملتزمة بعقود مالية مباشرة أو سنوية، شريطة النظر في الآثار طويلة الأجل الناتجة عن القرارات وتحديد استراتيجيات التنمية؛

-**الثقة "غير انتهازية":** بحكم طبيعتها، فمنظمات الاقتصاد الاجتماعي عادة لا ينبغي لها أن تجعل خطر في الجانب الأخلاقي، وهذا ما يجعل لدى شركائهم ثقة في عمل هذه المؤسسات.

وعلى العموم فيما يخص الإطار العام لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الناشطة على مستوى محلي أو الوطني، أو حتى على المستوى الدولي، لا يمكن القول بوجود أي مؤسسة من مؤسسات هذا الاقتصاد دون أن تحمل فكرة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المتعارف عليها دوليا. (DRAPERI, 2013)

3.1.2 إستراتيجية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

تعد محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وخلق فرص جديدة للشغل وتنظيم القطاع غير المهيكل تماشيا مع أسس التنمية الاجتماعية من الإسهامات التنموية التي يمتاز بها قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إذ يسعى من خلال أهداف مبادرة التنمية المحلية إلى دمج العديد من المخططات الإستراتيجية والتنموية التي يجري تنفيذها بمختلف القطاعات الاقتصادية. وكمحافظة منه على تنسيق المجهودات المبذولة من طرف مختلف الفاعلين في مختلف القطاعات، يسهم هذا الاقتصاد في خلق فرص للتشغيل وإدماج شرائح واسعة من المجتمع في العمل، حتى أصبحت العديد من الحكومات تهتم به لأنه لا ينطوي فقط على النظرة الاقتصادية البحتة بل يركز أيضا على الجانب الإنساني من خلال التركيز على التضامن والتعاون بين الأفراد، فهو بهذا يحارب التهميش والاقصاء الاجتماعيين، كما يحاول تخفيف حجم التفاوت بين الطبقات الاجتماعية. وهذا الدور لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي لا يؤدى إلا بتطبيق إستراتيجية واضحة مبنية على محاور مدروسة تتضمن مجموعة من المبادئ أهمها الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمويل وتأمين مختلف أنواع الخدمات الاجتماعية. وفيما يلي يمكن شرح أهم محاور الإستراتيجية المطبقة لأداء هذا الدور بالصورة المناسبة: (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2014، صفحة 02)

- **المشاركة:**
  - الحكم الديمقراطي المتضمن للقيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
  - مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمين ومستنفدين في صنع القرارات؛
  - المسؤولية المشتركة؛
  - تمكين المستفيدين من خلال طرق العمل القائمة على المشاركة؛
  - المساواة بين الناس في إبداء الرأي والتصويت.
- **التضامن والابتكار:**
  - بديل "ابتكاري" عن النماذج الاقتصادية التقليدية؛
  - الاقتصاديات الشاملة تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرمانا وتهميشا وفقرا؛
  - توجيه الموارد والفوائد إلى المستفيدين والمساهمين.
- **الطوعية:**
  - المشاركة تكون طوعية في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
  - الانطلاق من القاعدة بإنشاء المؤسسات بناء على الاحتياجات الاجتماعية؛
  - اقتصاد مستقل بطبيعته؛
  - إعطاء فرص للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد يتعذر تحقيقها من خلال اقتصاديات السوق.
- **المصلحة العامة:**
  - تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل؛

- المشاركة في المسؤوليات؛
- جعل النمو والرفاه للمجتمع دون الانتقاص من رفاه الأفراد ضمن المجموعة هدفا رئيسيا.

الغاية من تحقيق هذه المحاور مجتمعة كلها بدون نقصان أحدها، تكمن في تحديث وتطوير إستراتيجية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل السماح بإنتاج توجهات جديدة أكبر حجما وأكثر نفعا خاصة للقاعدة الشعبية الأكثر تضررا، وهذا بطبيعة الحال لا يتم إلا بعد بلوغ أهم الأهداف المرجوة من هذه الإستراتيجية، وهي:

- تحسين الصورة التعريفية بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن طريق سد الثغرات الموجودة في تلبية الاحتياجات الاجتماعية التي لم يصلها القطاعين العام والخاص، أو لا يرغبان في الوصول إليها أصلا؛
- تقوية وتنسيق جهود التدخل العمومي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سواء على المستوى الوطني أو الجهوي من خلال توفير مرجع قانوني يقنن هذا القطاع؛
- تعزيز بروز اقتصاد اجتماعي وتضامني فعال وقادر على لعب الدور المنوط به لمحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي؛
- المساهمة في التنمية المحلية المبنية على الاستغلال العقلاني للثروات والمؤهلات الاجتماعية والاقتصادية.

وإجمالا لما سبق فقد أثبتت إستراتيجية الاقتصاد التضامني المعتمدة من قبل العديد من المجتمعات فعاليتها في تحقيق طيف واسع من المكاسب الآنية والمستقبلية على مختلف الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، التي تدعم بلا شك الجهود الرامية إلى ترسيخ مفهوم التنمية المحلية وتحقيق بشكل ملموس لقواعد التنمية المستدامة.

2.2 التنمية المحلية والاقتصاد الاجتماعي:

قد تتأثر القدرة على التكيف على الصعيد المحلي بمجموعة كاملة من العوامل بما في ذلك الهياكل الأساسية والبيئة المؤسسية، والنفوذ السياسي وشبكات الأقارب والمهارات، فتأتي التدابير التي يمكن أن تتخذها السلطات المحلية لدعم عمليات الانتقال، مثل المبادرات الإدارية القائمة على المجتمع المحلي وتعزيز آليات الحوار الاجتماعي وتيسير الوصول إلى السوق وزيادة الاستثمارات الداخلية والمشتريات المحلية. (مكتب العمل الدولي، 2014، صفحة 39)

فبصفة عامة، فيما يخص التنمية التي تعتبر عملية حضارة وتحضر، إلى جانب كونها وسيلة مادية وتقنية هي كذلك موضوع إنساني من الدرجة الأولى، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها،وهذا لكونها تقوم على مجموعة كاملة ومتكاملة من الوسائل في أي مجتمع، فالمشاركة الحقيقية والفعالة للأفراد والمجتمع المحلي من جهة، وتحكم الحكومة بسياساتها الممثلة في الإدارة اللامركزية والأجهزة التنفيذية من جهة ثانية، يكونان نظاما يسمى نظام الإدارة المحلية بشقيه الشعبي والتنفيذي، الذي ينطوي على جهود شعبية تكشف عن تمويل للتنمية المحلية يقوم على تعبئة الجهود والموارد المحلية بأقصى جهد ممكن، تدفقا بتدفق جنبا إلى جنب مع الجهود التنفيذية الحكومية. (الحميد، 2001، صفحة 18)

والتنمية المحلية بصفة خاصة كما عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها العملية التي بها يمكن توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها (الزغبي، 2010، صفحة 70)، ما هي إلا خلية من الخلايا التي تبنى بها التنمية الشاملة للمجتمع؛ وهذا لأن المبادئ التي تقوم عليها التنمية المحلية ليست لها مصلحة جهوية بحتة، بل هي مبادئ المراد منها خدمة المجتمع عن طريق التبادل والمشاركة للمعلومات والإنتاج بين مختلف الجهات التي تحسنت تنميتها المحلية، وفيما يلي يمكن ذكر هذه المبادئ: (الزغبي، 2010، الصفحات 70-71)

- إن المجتمع المحلي الذي يمكن أن يتخذ كوحدة للتنمية يتمثل في المجتمع الريفي على مستوى القرية والحضري على مستوى المدينة؛
- تهدف التنمية المحلية إلى تغيير الظروف والأوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية إلى الأفضل؛
- مشاركة المواطنين في مشروعات التنمية، تكون في كل خطوة من خطواتها ابتداء من المرحلة التمهيدية،فمرحلة التنفيذ، وختاما بمرحلة التقويم، ولهذا لابد من توفر الجو الديمقراطي واللامركزي ما أمكن.

والعلاقة الموجودة بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المحلية تعد توليفة تدرج كأحد الحلول لتجاوز أزمة التشغيل والحد من دور الدولة المتدخلة، أولا لكون العلاقة القائمة تظهر دائما في الفترات الحساسة، وثانيا لأن الاقتصاد الاجتماعي والتنمية المحلية يسهمان في خلق فرص الشغل ودفع المؤسسات للعمل والإنتاج، إضافة إلى أنها توفر المراقبة المحلية لتنمية، كما أنها تشجع على العودة بقوة للمجموعات المحلية وإلى الدور النشيط للمواطنين (بنور، 2006، الصفحات 64-65)، وبالرغم من كل هذه الامتيازات للعلاقة القائمة، إلا أن قضية فهم مساهمة الاقتصاد الاجتماعي في التنمية المحلية بقيت من القضايا الأكثر حداثة من جانبها العلمي، أما من المنظور العملي تبدو الروابط القوية والمتشابكة بين التنمية المحلية والاقتصاد الاجتماعي من القضايا القديمة لكون التنمية المحلية احتاجت ولا زالت تحتاج إلى: (Xavier, 2008, p. 95)

- التآزر بين مختلف الجهات الفاعلة في إقليم معين؛
- وجود ارتباط إيجابي بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- اتفاق حول آفاق التنمية على المدى الطويل؛
- رأس المال الاجتماعي لترسيخ الشراكات.

فاعتمادا على هذا السياق، يمكن اعتبار أدوار منظمات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي جد متشعبة ومتميزة في التنمية المحلية لكون أفكارها وابتكاراتها مستوحاة من عمق المجتمع، ولأنها تهتم أكثر باحتياجات ومتطلبات الفئات الأكثر حرمانا وتهميشا، وهذه الأدوار يمكن ذكرها فيما يلي: (Organisation Internationale du Travail, 2011, p. 151)

- **تلبية الاحتياجات الأساسية:** الصحة وإنتاج الغذاء، والمطابخ الجماعية، والإسكان، ورعاية الأطفال، ومحو الأمية، وصيانة المنزل؛
- **تطوير الموارد الطبيعية:** الزراعة، والغابات المجتمعية، والطاقة البديلة؛
- **تحسين نوعية الحياة:** الثقافة والترفيه، والتجارة المحلية ووسائل الإعلام المجتمعي؛
- **دعم الفئات المهمشة:** تكامل الخدمات الاجتماعية والمهنية للمعوقين؛
- **خلق فرص عمل وضمان التنمية الاقتصادية:** تعاونيات العمال، السياحة الاجتماعية، الحرف، والتعاونيات المشتركة، المالية والإنتاج، وتجهيز الموارد الطبيعية.

وفي ظل هذا الإطار وهذه القناعات، يمكن القول أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشكل طريقا واعدا لتسهيل عمليات الانتقال إلى السمة المنظمة على الصعيد المحلي، ولهذا تضطلع أنواع المنظمات التابعة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعلى رأسها التعاونيات بالدور الهام في التنمية المحلية، لا سيما في المناطق الريفية (مكتب العمل الدولي، 2014، صفحة 40)، وهنا يمكن القول وبدون تردد أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي هي المؤسسات القليلة القادرة على توفير ديناميكية محلية من جهة، وضمان تنمية ديمقراطية تأخذ بعين الاعتبار حاجيات المواطنين والقدرات المؤسساتية الحقيقية من جهة أخرى.

3. دراسة حالة:

من أجل تحقيق الهدف من الدراسة تم تصميم الاستبيان معتمدين على السلم الخماسي للإجابة على أسئلة الاستبيان، الذي سطر بغرض إيجاد نوع ودرجة العلاقة بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المحلية في الجزائر، من خلال طرح مجموعة من المتغيرات الأساسية التي شملت قدر كبيرة من الأسئلة كانت كلها مغلقة وأجوبتها محددة، بحيث يختار المستجوب الإجابة المناسبة على حسب رأيه في الموضوع، وكان شكل الاستبيان مقسم إلى ثلاث (03) أقسام رئيسية بأسئلة خاصة لكل قسم، فاشتمل الأول المتغيرات الأساسية للشخص المبحوث من حيث الجنس، والسن ومستواه التعليمي، ونوع المهنة والخبرة المهنية، وأيضا سؤال مباشر عن انخراطه في عمل جموعي منظم من عدمه، كما اشتمل القسم الثاني كل ما يتعلق بأهم المحاور التي ينظر على أنها ذات تأثير على الاقتصاد الاجتماعي حتى يؤدي هذا الأخير الدور المنوط به في تحسين التنمية المحلية، والتي لخصت في ستة (06) محاور تمثلت في بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كما ونوعا، تم محور السياسات العامة الحكومية، ومحور القطاع الخاص، محور المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين، ومحور التكنولوجيا والإعلام، وأخيرا

محور التدين والأعراف، أما القسم الثالث والأخير اشتمل أسئلة مغلقة على المستجوبين كخصائص متغير التنمية المحلية كمتغير التابع. وقبل توزيع الاستبيان على عينة عشوائية من المجتمع تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المحكمين المتخصصين، وقمنا بالاستماع لكل آرائهم ونصائحهم متخذين إجراءات التعديلات اللازمة في ضوء المقترحات المقدمة.

وبعد التوزيع (توزيع إلكتروني) واستقبال الردود تم تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية، أما بقية محاور الاستبيان عمدنا على استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات وأبعاد متغيرات الدراسة وهذا بطبيعة الحال إضافة إلى استخدام التكرارات والنسب المئوية، وبعد ذلك تم التأكد من التوزيع الذي تتبعه البيانات من أجل الاختيار الصحيح للاختيارات اللازمة لإتمام أهداف الدراسة.

1.3 منهجية:

1.1.3 مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من عينة عشوائية من المجتمع الجزائري، فقد تم استقبال ستون (60) استمارة استبيان إلكتروني، وذلك لضمان الحصول على تمثيل جيد لمجتمع الدراسة.

2.1.3 أداة الدراسة: اعتمد على الاستبيان الذي يعتبر أداة فعالة في مثل هذه الدراسات، حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة (موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1)). وقد تضمنت مجموعة من العبارات لكل محور من محاور مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، باعتبارها متغيرات مستقلة، وأخرى للتنمية المحلية في الجزائر باعتبارها متغيرات تابعة.

3.1.3 صدق أداة الدراسة (اختبار ثبات الاستبيان): تم استخدام معامل الثبات "ألفا كرونباخ" (**Alpha de Cronbach**) لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية التنسيق الداخلي للعبارات، ويمكن القول أن الحد الأدنى لقيمة معامل ألفا يجب أن تكون تساوي 0,60 وكلما ارتفعت قيمة المعامل دل على ثبات أكبر لأداة القياس.

أما النتائج الخاصة بصدق الاستبيان وقيمة هذا المعامل كلي كانت كالتالي:

الجدول 1: نتائج اختبار صدق وثبات الاستبيان (معامل "ألفا كرونباخ" (Alpha de Cronbach))

المتغير	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل
مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	42	0,945	0,972
التنمية المحلية	7	0,801	0,894
المعامل الكلي	49	0,952	0,975

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSSV: 25

نلاحظ من خلال الجدول (01) أن ثبات المقياس يساوي 0,952 وهي درجة عالية من الموثوقية لأنها تزيد عن الحد الأدنى المتعارف عليه إحصائيا والمقدر بـ 0,6 أي تجاوز نسبة 60%، وهذا يدل على مؤشر جيد لثبات أداة الدراسة.

2.3 خصائص أفراد عينة الدراسة:

الجدول 2: خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكور	41	68,33	المهنة	موظف	51	85,00
	إناث	19	31,67		أعمال حرة	05	08,33
السن	من 20 إلى 30 سنة	08	13,33		متقاعد	01	01,67
	من 31 إلى 40 سنة	31	51,67		بدون عمل	03	05,00
	من 41 إلى 50 سنة	17	28,33	الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	12	20,34
	أكثر من 50 سنة	04	06,67		أقل من 10 سنوات	15	25,42
المستوى العلمي	أقل من الثانوي	00	00,00		أقل من 20 سنة	24	40,68
	ثانوي	01	01,67		أكثر من 20 سنة	08	13,56
	جامعي	58	96,67	الانخراط في عمل جمعوي منظم	المنخرطين	24	40,00
	تكوين مهني	01	01,67		غير المنخرطين	36	60,00

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSS V: 25

من خلال البيانات الموجودة في الجدول (02)، يلاحظ أن فئة الذكور هي الفئة الغالبة على عينة الدراسة بنسبة 68,33%، في المقابل بلغت نسبة فئة الإناث 31,67%، وبالنسبة لمتغير السن يلاحظ أن أكثر من نصف أفراد العينة سنهم يتراوح ما بين 31 إلى 40 سنة بنسبة 51,67%، ثم نسبة 28,33% للأفراد ذوي العمر المتراوح بين 41 إلى 50 سنة، تليها نسبة 13,33% بالنسبة للفئة العمرية من 20 إلى 30سنة، وفي الأخير نسبة 06,67% بالنسبة للفئة العمرية الأكثر من 50 سنة، وهذا ما يدل على أن الاستبيان التمس كل الفئات العمرية للمجتمع، وأما بالنسبة للمستوى العلمي الغالب على العينة هو شهادة الجامعية بنسبة 96,67%، جاء بعدها مستوى ثانوي وشهادة تكوين المهني بنسب متعادلة وكانت نسبة المستوى أقل من ثانوي معدومة، وهذا يعود بحسب الأشخاص الأكثر تواصلا بشبكة الانترنت (استبيان الكتروني)، أما عن متغير المهنة جاءت الوظيفة في المرتبة الأولى الوظيفة بنسبة 85% في حين كانت النسب المتبقية لكل من الأعمال الحرة وغير العملين ومتقاعد متقاربة نوعا ما وكانت 08,33%، 05% و01,67% على التوالي، وهذه دلالة واضحة بأن أغلب أفراد المستجوبين يميلون إلى الوظيفة خاصة أنهم تقريبا حائزين على شهادة جامعية، في حين كان متغير عدد سنوات الخبرة بين 10 و20 سنة بنسبة أعلى من غيرها والمقدرة بـ 40,68% تم تلتها سنوات الخبرة بين ما بين 05 و10 سنوات بنسبة 25,42%، ثم نسبة 20,34% الخاصة بسنوات الخبرة الأقل من 05 سنوات، وأخيرا نسبة 13,56% فيما تعلق بالسنوات الأكثر من 20 سنة، ولعلى من أهم ما ورد في هذا الاستبيان في القسم المتعلق بالبيانات الشخصية كان عن الانخراط في عمل جمعوي منظم من عدمه، وهذا لربط المستجوبين بطريقة مباشرة بمبادئ الاقتصاد الاجتماعي المتعلقة بالعمل التطوعي، فكانت نسبة للذين انخرطوا40% وغير المنخرطين بنسبة 60%، وهذا دلالة على نقص المساهمة في التضامن المتكامل بين أفراد المجتمع.

3.3 الإحصاءات الوصفية:

1.3.3 تحليل فقرات المتغيرات المستقلة والمتغير التابع: الجدول التالي يبن ذلك:

الجدول 3: تحليل آراء المستجوبين اتجاه مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المحلية

الرقم	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)	الترتيب	الاتجاه
1	بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	3,228	0,784	24,28	2	محايد
2	السياسات العامة الحكومية	3,000	0,749	24,96	3	محايد
3	القطاع الخاص	3,404	0,852	25,02	1	موافق
4	المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين	2,826	0,863	30,53	5	محايد
5	التكنولوجيا والإعلام	2,840	0,790	27,81	4	محايد
6	التدين والأعراف	2,714	0,695	24,06	6	محايد
-	الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	3,002	0,608	-	-	محايد
-	التنمية المحلية	2,823	0,662	-	-	محايد

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSS V: 25

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن غالبية اتجاهات إجابات أفراد العينة محل الدراسة حول مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المحلية في الجزائر جاءت باتجاه محايد، باستثناء مؤشر القطاع الخاص جاءت باتجاه موافق أي بمستوى عالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لمؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 3,002 وبانحراف معياري قدر بـ 0,608، ومتوسط الحسابي العام للتنمية المحلية بلغ 2,823 بانحراف معياري قدر بـ 0,662، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن ثقافة العينة محل الدراسة حول الاقتصاد الاجتماعي ليست كافية وهذا ربما لحداثة هذا القطاع وطنيا.

4.3 اختبار نموذج وفرضيات الدراسة:

1.4.3 طبيعة توزيع متغيرات الدراسة: يتم اختبار طبيعة توزيع متغيرات الدراسة باستخدام معاملي الالتواء والتفلطح، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 4: معاملي الالتواء والتفلطح

المؤشرات	معامل الالتواء	معامل التفلطح
بنية مؤسسات الاقتصادي الاجتماعي والتضامني	-0,181	-0,294
السياسات العامة الحكومية	0,129	0,082
القطاع الخاص	-0,016	-0,332
المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين	0,192	-0,145
التكنولوجيا والإعلام	0,220	-0,810
التدين والأعراف	0,350	-0,588

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSS V: 25

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (04) إلى أن كل قيم معامل الالتواء كانت محصورة بين (-0,181) و(0,350) أي أنها ضمن المجال التوزيع الطبيعي وذلك باقتراب قيم المعامل من الصفر، فهي بذلك تدل على أنها غير ملتوية لا إلى اليمين ولا إلى الشمال، كما أن قيم معامل التفلطح كانت محصورة بين (-0,810) و(0,082) وهي بذلك تعتبر ضمن المدى المقبول لدرجة التفلطح المحددة بين (-03) و(03)، وكل هذه النتائج تبين أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

2.4.3 اختبار استقلالية متغيرات الدراسة: يتم الاختبار بالاعتماد على معامل تضخم التباين والتباين المسموح، ويتم التحقق من عدم ارتباط المتغيرات فيما بينها، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول 5: معامل تضخم التباين والتباين المسموح

المتغيرات المستقلة الفرعية	معامل تضخم التباين VIF	التباين المسموح Tolerance
بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	1,806	0,554
السياسات العامة الحكومية	2,467	0,405
القطاع الخاص	1,669	0,599
المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين	2,582	0,387
التكنولوجيا والإعلام	1,968	0,508
التدين والأعراف	1,520	0,658

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSS V: 25

توضح النتائج الواردة من الجدول (05) أن جميع القيم تأتي ضمن الحدود المقبولة لمعامل تضخم التباين والتي يجب ألا تتجاوز قيمتها 10، وأن تكون قيمة التباين المسموح أكبر من 0,10، وهو ما يفسر استقلالية المتغيرات المستقلة للدراسة وعدم تداخلها مع بعضها.

3.4.3 اختبار ملائمة النموذج: الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 6: نتائج تحليل الارتباط والانحدار بين مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية

المحاور	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	الخطأ المعياري	β Beta	قيمة F المحسوبة	قيمة T المحسوبة	Sig المعنوية
مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتنمية المحلية	0,735	0,540	0,453	0,420 0,801	68,160	8,256	0,000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSS V: 25

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل الارتباط "بيرسون" بين المتغيرين المستقل والتابع بلغ 0,735 مما يدل على وجود علاقة طردية موجبة بين مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المحلية، بمعنى وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بينهما، بحيث بلغت نسبته 80,1% وهي قيمة (β) المقدرة بـ 0,801، وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) المقدرة بـ 0,540، التي تعبر عن تباين المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل، بحيث تشير أن أبعاد المتغير المستقل تقدر بنسبة 54% من التباين الحاصل في الاعتماد على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحسين التنمية المحلية في الجزائر، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ

46% فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة. وهذا ما تؤكده أيضا قيمة (F) التي بلغت68,160 وهي تمثل دالة إحصائية عند مستوى المعنوية المعتمدة(0,05)، وهو أقل من مستوى الدلالة المحسوب (0,000)، وهذا ما يؤكد صلاحية النموذج للاختبار؛ والشكل الموالي يوضح ذلك أيضا.

الشكل 1: اختبار فرضيات الدراسة بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المحلية في الجزائر

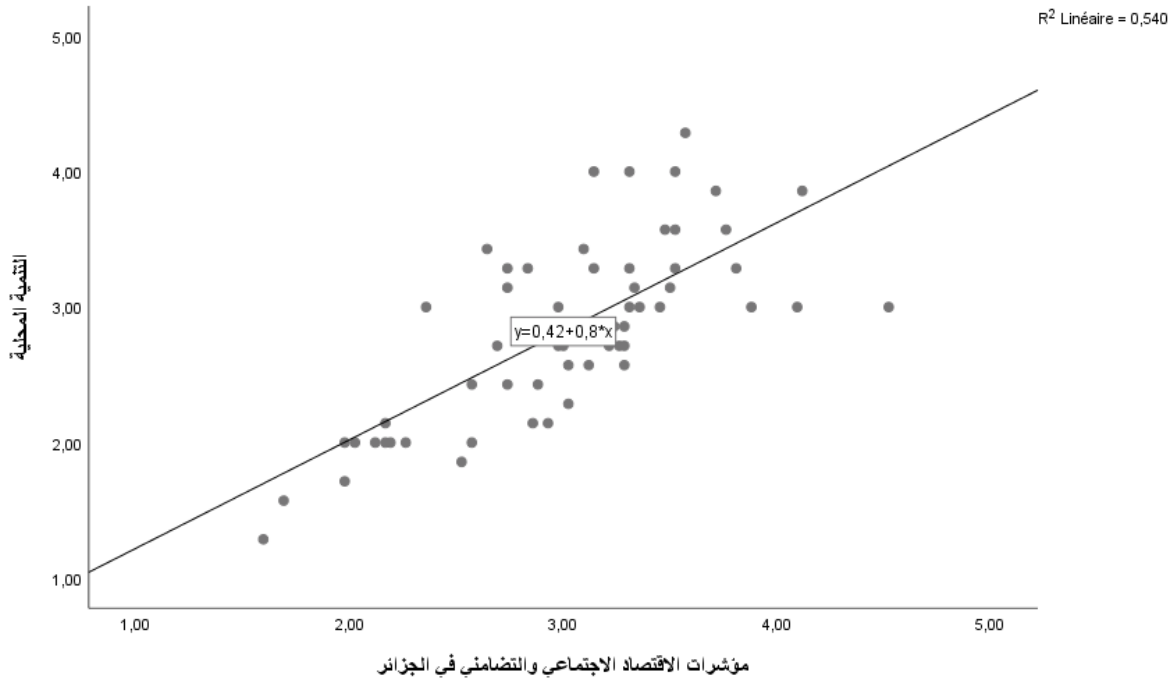

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSS V: 25

بالنظر إلى الشكل رقم (01) وبالضبط في أماكن انتشار النقاط وتباعدها عن خط الدالة موجبة الميل أن الارتباط طردي قوي،وهذا يوافق النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق رقم (06) بـ R=0,735، أي بنسبة 73,5%، وعليه يمكن اعتبار أن الاقتصاد الاجتماعي بجميع مؤشراته يؤثر بشكل مباشر في تحسين التنمية المحلية في الجزائر، والذي يمكن التعبير عنه وفق معادلة خط الانحدار التالية y=0,42+0,8x، والتي تشير إلى أن التغير الحاصل في المتغير المستقل x (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) بدرجة واحدة يؤدي إلى التغير في المتغير التابع y (التنمية المحلية) بنسبة 80%.

5.3 اختبارصحة فرضيات الدراسة

يمكن اختبار فرضيات الدراسة، عن طريق صياغتها في جدول بين علاقة وأثر كل مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي بالتنمية المحلية في الجزائر، وهذا بمعرفة العلاقة فيما بينهم، ودرجة تأثر التنمية المحلية بكل مؤشر لوحده.

الجدول 7: العلاقة الارتباطية مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي على التنمية المحلية

فرضيات	المحاور	الارتباط R	التحديد R^2	قيمة F	قيمة T	الخطأ المعياري	Sig
H_1	بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	0,538	0,290	23,678	4,866	0,563	0,000
H_2	السياسات العامة الحكومية	0,702	0,493	56,474	7,515	0,475	0,000
H_3	القطاع الخاص	0,558	0,311	26,194	5,118	0,555	0,000
H_4	المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين	0,531	0,282	22,734	4,768	0,566	0,000
H_5	التكنولوجيا والإعلام	0,496	0,246	18,920	4,350	0,580	0,000
H_6	التدين والأعراف	0,590	0,348	30,925	5,561	0,540	0,000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM SPSS V: 25

الجدول رقم (07) يمنحنا إمكانية استطلاع واستنتاج مختلف نتائج الدراسة، وهذا من خلال تحديد نوع ودرجة الارتباط كل مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي وتأثيرها على التنمية المحلية في الجزائر.

4. تحليل النتائج:

- يوجد أثر وعلاقة ارتباط ذات دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) على وجود ارتباط بين بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمتغير مستقل والتنمية المحلية كمتغير تابع، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط بـ 0,538 وهو ما يدل إحصائيا على وجود علاقة طردية بينهما، بحيث أنه كلما زاد التعداد الكمي والنوعي لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر ارتفع معه تحسن مستوى التنمية المحلية، كما أن قيمة كلا من (F) و(T) بلغتا على التوالي 23,678 و4,866 عند مستوى الدلالة (0,000)، فهذا يوحي بوجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05)، وبالتالي يمكن قبول صحة الفرضية الأولى H_1.

بحيث تثبت أن تأثير بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على التنمية المحلية بنسبة 29% (R^2=0,290) في حين تعود نسبة 71% المتبقية لعوامل غير بنية هذه المؤسسات.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) للسياسات العامة الحكومية، حيث بلغت قيمة (F) و(T) 56,474 و7,515 على التوالي عند مستوى دلالة (0,000) بمعامل ارتباط قدر بـ 0,702، فهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0,05)، والارتباط طردي ذو أثر موجب بين متغير السياسات العامة للحكومة والتنمية المحلية، بحيث يتأثر هذا الأخير بنسبة 49,3% من قبل المتغير المستقل (R^2=0,493)، وبالتالي قبول الفرضية الثانية H_2. في حين تعود النسبة المتبقية والمقدرة بـ 50,7% لعوامل أخرى غير السياسات الحكومية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) للقطاع الخاص كمتغير مستقل والتنمية المحلية كمتغير تابع، بحيث ظهرت كلا من قيمة (F) و(T) بقيم 26,194 و5,118 على التوالي، وهذا مقابل مستوى دلالة (0,000)، وبوجود معامل ارتباط يقدر بـ 0,558، ومعامل تحديد (R^2) بـ 0,311، حيث يدل على وجود تأثير إيجابي بين المتغيرين بنسبة 31,1%، والنسبة المتبقية المقدرة بـ 69,9% تتمثل في عوامل غير العامل المستقل محل الدراسة، وبالتالي قبول الفرضية H_3.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) للمشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين كمتغير مستقل والتنمية المحلية كمتغير تابع، عند قيمة (F=22,734)، وقيمة (T=4,768)، عند مستوى دلالة (0,000) وهي أقل من قيمة (0,05) المعنوية، فهي دالة إحصائيا، كما يلاحظ وجود قيمة(R) المقدرة بـ 0,351 والت تدل على وجود ارتباط بين المتغيرين، وعليه تقبل الفرضية H_4، بنسبة تأثير تقدر بـ 28,2%.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) للتكنولوجيا والإعلام على التنمية المحلية بكون الأول متغير مستقل والثاني متغير تابع، حيث بلغت قيمة (F=18920)، وقيمة (T=4,350) عند مستوى دلالة (0,000) وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0,05)، كما أن الارتباط طردي موجب بين المتغيرين، وبالتالي قبول الفرضية الخامسة H_5، بنسبة تأثير إيجابية تقدر بـ 24,6% (R^2=0,246).

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) للمتغير المستقل والمتمثل في التدين والأعراف والمتغير التابع المتمثل في التنمية المحلية، بحيث بلغت قيمة كلا من (F) و(T)، 30,925 و5,561 على التوالي عند مستوى دلالة (0,000) وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0,05)، كما أن الارتباط طردي بين المتغيرين، وبالتالي قبول الفرضية السادسة H_6. بنسبة تأثير إيجابية تقدر بـ 34,8% (R^2=0,348).

5. خاتمة:

عام 2015، كان عاما مشهودا بالنسبة للتنمية العالمية، الذي وافق الموعد النهائي للأهداف الإنمائية للألفية التي مثلت طموح للتقدم العالمي الذي وضعه قادة العالم في الأمم المتحدة في نهاية القرن العشرين، فكانت السنوات الخمسة عشرة الماضية هي الفترة التي أحرز فيها أكبر تقدم في جودة حياة البشر، فشهدنا أسرع معدلات لتراجع وفيات الأطفال والفقر المطلق

على الصعيد العالمي في التاريخ المسجل، ونتيجة لذلك، تجاوزنا بكثير الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية لخفض عدد سكان العالم الذين يعيشون على أقل من 1,25دولار أمريكي إلى النصف. (صندوق النقد الدولي، 2015، صفحة 08) هذه المعطيات تؤكد على بداية تغيير واسع يكشف من بعده عن تحول اجتماعي كبير وميلاد جديد للروح الإنسانية عبر نطاق شامل،فجميعنا ندرك أن العالم مقبل على عصر جديد من أسواق الإنتاج، الذي يجبر المجتمعات على الاستعداد لحقبة ما بعد السوق التي تأتي في أعقاب هذا التغير الذي يمكن أن يكون هو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

فالجزائر اليوم، كونها تساير المجتمعات التي تطمح إلى حد كبير لقيام اقتصاد متوازي يضمن كل ما هو اجتماعي، بفضل صناع السياسات العامة الذين يسعون لأن تتطابق قراراتهم وحقيقة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، خاصة في جانب التنمية المحلية من خلال آليات الاقتصاد الاجتماعي التي تقوم على طريقة جديدة للعيش والتنظير، وفي هذا الصدد بالضبط سعينا من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية المحلية من خلال طرح أهم المؤشرات التي يمكن لهذا الاقتصاد التأثير بها على التنمية المحلية في الجزائر، وقد توصل البحث إلى بعض النتائج وهذا بحسب أراء المستجوبين، وهي كالتالي:

– هناك اتفاق واستعداد على تبني الدور الكبير للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتحسين التنمية المحلية بين أفراد المجتمع الجزائري؛

– توجد دلالة إحصائية بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المحلية في الجزائر، وأنه يؤثر بشكل إيجابي وقوي على التنمية المحلية؛

– تسهم المتغيرات المستقلة (مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي) بما نسبته 73,5% من تحسين التنمية المحلية في الجزائر وتعتبر نسبة تفسيرية قوية؛

– يمكن للقطاع الخاص أن يشكل دعامة قوية للتنمية المحلية في الجزائر، وهذا بفضل التأثير الحسن لمبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في هذا القطاع، حيث تقدر نسبة التأثير بـ 55,8%، وهي النسبة الأعلى والأكثر تأثير المؤشرات الاقتصاد الاجتماعي على التنمية المحلية.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات:

– إعداد مخطط قانوني يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يشمل تحديد تعاريف وغايات هذا القطاع، وتفصيل مختلف المتدخلين في مجاله، وتحفيز مختلف الفاعلين المعنيين بهدف خلق ديناميكية حقيقية للتغيير؛

– تعزيز منظومة حكامة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال إحداث هيئة وطنية لهذا القطاع، تتوفر على مصالح يعهد إليها الإشراف والتتبع والتوجيه لعمل مؤسسات فاعلة في هذا الشأن؛

– منح كل التسهيلات لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المعترف لها بصفة المنفعة العامة، بأن تظفر بالصفقات العمومية المتعلقة بالأشغال أو الخدمات؛

– العمل على تعميم مفهوم التضامن (ثقافة وعملا) داخل المجتمع خصوصا الموظفين لدى القطاعين العام والخاص من خلال دورات تعريفية وتكوينية؛

– حث المؤسسات على التوجه نحو الاهتمام بالابتكار الاجتماعي، الذي يوضح مدى ارتباط العامل بمؤسسته وبيئته؛

– ضرورة اهتمام الجامعات ببلورة الابتكار الاجتماعي وتوجيه الإبداع لدى الطلاب بدل جريهم وراء الوظيفة.

وبناء على هذه الدراسة والنتائج المتحصل عليها، تبين لنا أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالرغم قلة ثقافة المجتمع الجزائري له بالشكل الوافي، إلا أنه بإمكانه أن يلعب دورا هاما في التنمية المحلية، ليس فقط بسبب إسهامه في الناتج الداخلي، بل أيضا من حيث مبدأ التضامن الذي يقوم عليه هذا الاقتصاد، فالتجربة الجزائرية في بناء المستقبل الاقتصادي والاجتماعي والمعتمدة على النظرة العلمية والطرق الحديثة في التسيير، هي الكفيلة برسم مستقبل زاهر وواضح المعالم للاقتصاد والمجتمع، وهذا لزخرها بالإمكانات المادية والبشرية التي تؤهلها أن تكون دولة رائدة في التنمية المحلية على الأقل بالنسبة للوطن العربي أو

الإقليمي، وبصفة عامة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يحث على تحطيم قيود التبعية والاعتماد على الغير من جهة، والعمل بشكل تكافلي واجتماعي من جهة أخرى، وهذا لا يتم إلا عن طريق الوصول إلى تنمية محلية حقيقة وقوية، وهو ما يفسر باتجاه الجزائر نحو المشاريع الاجتماعية التي تهدف إلى بناء اقتصاد وطني مستقل، يشترك فيه جميع فئات وشرائح المجتمع ككل، وهذا هو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عينه.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع العربية:

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،الاقتصاد الاجتماعي التضامني، أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة سلسلة السياسات العامة، العدد 04، 2014.
2. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية، (2015)، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج. المغرب، http://www.ces.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/2015/as19/rpas19a.pdf، (تاريخ التصفح: 25 سبتمبر 2020).
3. جيرمي ريفكن، نهاية عهد الوظيفة،انحسار قوة العمل العالمية وبروز حقبة ما بعد السوق، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (الامارات العربية المتحدة، مركز الامرات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000).
4. صندوق النقد الدولي، الجهود العالمية للقضاء على الفقر المدقع، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 02، العدد 52، 2015.
5. عبد المطلب عبد الحميد،التمويل المحلي والتنمية المحلية، (الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2001).
6. غازي محمود ذيب الزغبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن (2003-1989)،(عمان، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2010).
7. لطفي بنور، الاقتصاد الاجتماعي، (تونس، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، 2006).
8. مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، الدورة 103، 2014.
9. منظمة العمل الدولية، دليل الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، المركز الدولي للتدريب،(ايطاليا،المركز الدولي للتدريب، 2013).
10. يان دو كيرورغوين، التعاونيات العمالية والمصارف وجمعيات المزارعين، الاقتصاد الاجتماعي لن يلغي الرأسمالية، مجلة Le Monde diplomatique، العدد 08، 2009.

2.6 المراجع الأجنبية:

1. CASTELOdile, La réciprocité au coeur de la structuration et du fonctionnement de l’économie sociale et solidaire, La decouverte,V. 01, N° 15, 2019.
2. Chantier de l’économie sociale. (2014). Chantier de l’économie sociale, DÉCOUVREZ L’ÉCONOMIE SOCIALE, https://chantier.qc.ca/wp-content/uploads/2017/08/guide-economiesociale-13oct2015.pdf (Consulté le 07 23, 2017).
3. DRAPERI Jean-François, l’économie sociale comme mode de pensée, 25ème colloque, «L’économie sociale dans le mouvement des idées», 22 Octobre 2013, Association pour le Développement des Données sur l’Economie Sociale (ADDES).Canada.
4. DUVERGERTimothée, L’institutionnalisation de l’économie sociale et solidaire: État et société civile organisée en France de 1981 à 2017, Informations sociales, V. 01 , N° 199, 2019.
5. KAWANO Emily, MASTERSON Thomas Neal, and TELLER-ELSBERG Jonathan, Solidarity Economy I: Building Alternatives for People and Planet, Center for Popular Economics, (Amherst, USA, Center for Popular Economics, 2009).
6. Organisation Internationale du Travail, Guide 2011, Économie sociale et solidaire: notre chemin commun vers le travail décent, Deuxième édition de l’Académie sur l’Économie Sociale et Solidaire, 24-28 Octobre 2011, Centre international de formation de l'OIT.Turin, Italia, 2011.
7. GREFFE Xavier, (2008), The Role of the Social Economy in Local Development, https://read.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/the-social-economy_9789264039889-en#page1 (Consulté le 26 09, 2020).